



على السنة إعادة تشكيل عقليتهم ورؤاهم

الإقليم السني في العراق ضرورة فرضتها المرحلة أم لعبة مصالح

الشعور بالتمهيش تحوّل إلى ظاهرة مَرَضِيَّة لدى القيادات السنية العراقية

معنى أن يهدّد زعيم ميليشيا رئيس الجمهورية

زيد بن رفاعة

المهندس، ورئيس ميليشيا بدر هادي العامري، وأمام كاميرات الفضائيات، والمظاهرات مستمرة، ليقولوا له إنك محمي بنا، أي محمي بإرادة إيرانية. كان رئيس العراق من الشجاعة، أن رفض هذا الأسلوب، وأخذ قضية المتظاهرين بنظر الاعتبار، وإذا كان عكس ذلك، فسيُنْتَهَى كرئيس جمهورية، بل ينتهي كسياسي، والتاريخ في هذه الحال لا يرحم. فيكفي في تجارب سابقة أن هُذِّقَ قاسم سليماني الرئيس جلال طالباني، عندما قدمت له أسماء أكثر من 170 عضواً في البرلمان، كي يعلن التصويت على سحب الثقة من نوري المالكي، في ولايته الثانية، وقد وصل العراق إلى حافة الهاوية وما زال عندها، لكن سليماني حسم الموقف على الجمهور.

جمهورية العراق، مذكراً إياه بفضل الولي الفقيه، والذي يسميه المهندس بولي المسلمين. حصل ذلك عندما رفض رئيس الجمهورية قبول مرشح الكتلة "الأكثر"، "الفتح"، وهي بطبيعة الحال كتلة إيران، ورئيسها هادي العامري أحد أبرز أتباع إيران. كان عذر الرئيس العراقي واقعي، فإذا كان المتظاهرون وهم الوف مؤلفة يرفضون مرشحا من الأحزاب الدينية، وهم قد تظاهروا لهذا السبب، فلماذا إذن يُستبدل رئيس وزراء جديد بأخر قديم، إذا كان رأي المتظاهرين، وهو رأي الشعب، لا يؤخذ بعين الاعتبار. هذا من جانب ومن جانب آخر، هناك عدم اتفاق بين الكتل البرلمانية في قضية الكتلة الأكبر؟

لكن كل هذا يمكن نقاشه، والجدل فيه، إلا دخول أحد أمراء الحرب، وهو أبو مهدي المهندس، الذي قتل مع قاسم سليماني في مهمة إيرانية معروفة للجميع، على الرئيس، ويتحدث داخل اجتماع في القصر الجمهوري. من أين أتته هذه المنزلة وهذه القوة، إذا لم يكن يتكلم باسم الولي الفقيه الإيراني.

بعدها وصلت الأخبار أن الرئيس العراقي غادر إلى السلبيانية، حيث عقد داره ودار حزبه، الاتحاد الكردستاني، بمعنى أن بغداد، التي تُهيمن عليها الميليشيات الإيرانية، وبمجندين عراقيين وقادة إيرانيين، لم تعد مأمونة حتى لرئيس الجمهورية، الذي يحرسه فوج رئاسي، وهو الذي يُعدّ رمزاً للبلاد، وحامي دستورها.

لا نعرف، ما هو إحساس الرئيس، ومن سمعوا بلوم أبي مهدي المهندس، وهو الإرهابي المعروف منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، والذي تعنى أن يُقبر في التراب الإيراني، بينما لم يعملها قائد محتل مع أبناء البلد، فلم يُذكر عن تهديد محتل بريطاني وحتى أميركي لسياسي عراقي، مثلما تفعل إيران.

ماذا يُستشف من ذلك؟ يُستشف من السلطات العراقية الثلاث، لم تنتكح حقها حتى بالأمن، من دون الأمن الذي تمنحه لها إيران. فالكل يتذكر عندما ثارت التظاهرات ضد رئيس السلطة القضائية، سيء الأداء والمسبب للقضاء من أجل نوري المالكي، والمسؤول عن حماية الرؤوس الكبيرة من الفاسدين. لم يطمئن رئيس السلطة القضائية إلا بعد أن زاره رئيس ميليشيا كتائب حزب الله - العراق أبو مهدي

قد لا يحدث في بلد من البلدان، مهما ضعفت حكومتها ولهت سياستها، أن زعيم ميليشيا يرتبط بدولة أجنبية، يُهدد رئيس الجمهورية، مثلما يحدث في العراق. فعندما يُقال إن أي قائد أو أمير حرب أقوى من رئيس الوزراء ورئيس الدولة، فهذا ليس ضرباً من الخيال، ولا يُقال على المجاز، إنما حقيقة يمارسها قادة الميليشيات داخل العراق في الحياة السياسية اليومية. لا يجد المتعب من أداء الحكومة حرجاً عندما يشتم رئيس الحكومة وأي وزير من وزرائها، أو أي عضو من أعضاء البرلمان، ورئيس الجمهورية، لكنه بحسب ألف حساب عندما يتقدم بشتم أحد قادة الميليشيات، أو شتم إيران، أو المقدسين لدى الأحزاب الدينية، كالخميني وخامنهئي.

هذا ما حصل مع متظاهري كربلاء، فقد تجاوزوا الخط الأحمر عندما شتموا قاسم سليماني وأحرقوا صورته بصورة خامنهئي وخميني، فما تعلمه أن البلدان المحتلة، من قبل الاستعمار الغربي لها حق الهتاف ضد محتليهم، وهذا ما حصل مع الأميركيين في العراق، لكن بلداً محتلاً مثل إيران، وهو أسوأ احتلال في تاريخ العراق، حيث النهب والتهريب والفساد والتهريب والتهريب والتهريب.

فحتى هذه الساعة يدفع الكبراليون ثمن إهانة إيران ورموزها، وكذلك ما حصل مع الإيرانيين في المناطق الأخرى، من البصرة والعمارة والناصرية. بهذه الجراة تقدّم زعيم ميليشيا كتائب حزب الله العراق بتوجيه اللوم المبطّن بالتهديد لرئيس

صيفة "اتحادية جديدة" تحكم معادلة السلطة، ويكون السنة فيها أحد اللاعبين الثلاثة الكبار، لكن تلك الأمل فشلت بفشل مشروع الاستفتاء.

تغييرات مطلوبة

شعور العرب السنة في العراق بتهميشهم يرتبط بهيمنة السياسيين الشيعة على الحكم عام 2003. لكن تحليلات فكرية سياسية تشير إلى أن هذا الشعور تحوّل إلى متلازمة "مرضية" لدى القيادات العربية السنة. وفشلت عدة محاولات لجمع شتات السنة على مرجعية سياسية أو دينية منذ تشكيل مجلس شوري أهل السنة والجماعة نهاية 2003 إلى جبهة التوافق العراقية في 2005 إلى القائمة العراقية في انتخابات 2010 وهيئة علماء المسلمين في 2003 والحراك الشعبي السني في 2012.

ويسرى عدد من الباحثين في شأن السنة في العراق بأن عليهم إدراك التحولات الإستراتيجية، وأن يستفيدوا من التجربة الكردية. وهذا ما ذهب إليه الباحث ونائب البرلمان السابق عمر عبدالستار الذي طالب "بأن يتحوّل هذا الإدراك إلى إرادة تجسّد فكراً وعملياً بعدم التصادم مع الواقع الدولي أولاً، وثانياً بربط الهوية بالأرض وليس بأي عامل فكري أو قومي أو ديني عابر للحدود، والقبول بالنموذج الفيدرالي العلماني والتعاطي مع الدستور وفق النموذج الكردي".

وطالب عبدالستار السنة باعترافهم بالهزيمة وإعادة تشكيل عقليتهم ومنظوماتهم السياسية، وذلك كفيل بتقليد كونهم لاعبا غير قادر على المنافسة إلى لاعب قادر أن ينافس في ساحة العراق السياسية المضطربة.

وذهب عمر الندوي، محلل الشؤون العراقية بمعهد واشنطن، إلى أكثر من ذلك في بحثه المعنون "حالة النزاع السني في العراق"، مشيراً إلى أن العرب السنة يفتقدون إلى المرجعية الدينية والسياسية ويتميزون بتعدد الرعاة الإقليميين بعكس الشيعة. وبلغت إلى أن الفرص تنقلص أمام القيادات السنية العربية المجزأة لتقديم رؤية موحدة عن دورها وأهدافها المستقبلية في العراق، وإنه أن الأوان لإبلاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالحكم والتسوية السياسية لفترة ما بعد تنظيم داعش. ويضيف الندوي أن التاريخ يشهد أن السنة العرب يفتقدون إلى مرجعية دينية مركزية تتمكّن من الاضطلاع بالدور العنيف الذي تؤديه مرجعية عتق في صفوف الشيعة.

ظهر منذ سنوات حديث عن رسم خارطة عراقية جديدة تتضمن إقليمًا سنيًا عربيًا واضح المعالم والحدود. لكن، خفّ صدق ذلك الحديث، واختفى، ليعود إلى الظهور بين الفينة والأخرى وفق ما تقتضيه المرحلة. ومؤخراً صعّدت هذه الدعوة إلى السطح لتزيد من الضجيج القادم من الساحة العراقية، وترفع من حرارة المشهد الذي يمرّ بمرحلة حاسمة تسطرها عملية الشدّ والجذب بين المتظاهرين والسلطة العراقية، وإيران.

بغداد - وسط زخم الأحداث، التي يعيشها العراق، منذ بداية الاحتجاجات في أكتوبر 2019، وتطورها من مطالب اجتماعية إلى تظاهرات ضد الوجود الإيراني في البلاد، مع الأحداث التي أعقبت مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني، ونائب الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، والحديث عن انسحاب القوات الأميركية، فتحت أبواب جدل آخر مع نفوذ بعض السياسيين في العراق الغبار على سيناريو "الإقليم العربي السني".

ارتكز هذا الطرح على خطر التمدد الإيراني عبر الميليشيات التي تتجه نحو المزيد من الهيمنة على القرار السياسي في بغداد. وذكرت تقارير أن لقاءات جمعت شخصيات سنية وأزنية انعقدت في الخارج، بهدف إعادة إحياء هذا المشروع الذي ظل، منذ ظهر بعد الاحتلال الأميركي للعراق، يعلو ويخبو وفق المرحلة.

ويربط خبراء بين توقيت الحديث عن "الإقليم السني" وما يجري في العراق، خاصة على مستوى الاحتجاجات.

ويعتبرون أن محاولة تجيش السنة في مثل هذا الوقت، ليست سوى ورقة أخرى يلعبها المسؤولون في العراق من أجل التأثير في الاحتجاجات، وتوجيه دفتها نحو قضايا أخرى بعيداً عن التركيز على الحكومة والمسؤولين وإيران وأنصارها.

وهنا، لا يختلف هذا الطرح "السني"، عند البعض من المتابعين، عن محاولة أخرى تستهدف إضعاف صف المحتجين، قادها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وإن اتخذت طريقاً مختلفاً، وذلك من خلال دعوته إلى تظاهرة مليونية الجمعة ضد التواجد الأميركي في العراق.

ويقضي المشروع بضمّ محافظات شمال وغربي البلاد، تحت البند الخامس من الدستور العراقي الجديد، الذي يتيح للمحافظة أو عدة محافظات المطالبة بإقليم إداري ضمن نظام العراق الاتحادي الفيدرالي، على غرار إقليم كردستان.

ردود الفعل هذا الجدل الذي أثاره الحديث عن هذا التقسيم، بعض الزعامات السنية إلى النأي بنفسها عما يدور بشأن الإقليم السني والتشكيك وحتى التهديد به. لكن هذا النفي جاء، وفق مراقبين، دفعا لإخراج خصوصاً وأن من الأسماء التي وردت في قائمة المجتمعين رأس هرم المؤسسة البرلمانية محمد الحلبوسي، والذي يُعرف بعلاقاته الجيدة بطهران.

وحذر خالد الملا، رئيس تجمع علماء العراق، من الترويج لهذا المشروع، كما اعتبر البرلمان السابق عبدالرحمن اللويزي أن تزامن قضيتي الإقليم

بغداد - وسط زخم الأحداث، التي يعيشها العراق، منذ بداية الاحتجاجات في أكتوبر 2019، وتطورها من مطالب اجتماعية إلى تظاهرات ضد الوجود الإيراني في البلاد، مع الأحداث التي أعقبت مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني، ونائب الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، والحديث عن انسحاب القوات الأميركية، فتحت أبواب جدل آخر مع نفوذ بعض السياسيين في العراق الغبار على سيناريو "الإقليم العربي السني".

ارتكز هذا الطرح على خطر التمدد الإيراني عبر الميليشيات التي تتجه نحو المزيد من الهيمنة على القرار السياسي في بغداد. وذكرت تقارير أن لقاءات جمعت شخصيات سنية وأزنية انعقدت في الخارج، بهدف إعادة إحياء هذا المشروع الذي ظل، منذ ظهر بعد الاحتلال الأميركي للعراق، يعلو ويخبو وفق المرحلة.

ويربط خبراء بين توقيت الحديث عن "الإقليم السني" وما يجري في العراق، خاصة على مستوى الاحتجاجات.

ويعتبرون أن محاولة تجيش السنة في مثل هذا الوقت، ليست سوى ورقة أخرى يلعبها المسؤولون في العراق من أجل التأثير في الاحتجاجات، وتوجيه دفتها نحو قضايا أخرى بعيداً عن التركيز على الحكومة والمسؤولين وإيران وأنصارها.

وهنا، لا يختلف هذا الطرح "السني"، عند البعض من المتابعين، عن محاولة أخرى تستهدف إضعاف صف المحتجين، قادها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وإن اتخذت طريقاً مختلفاً، وذلك من خلال دعوته إلى تظاهرة مليونية الجمعة ضد التواجد الأميركي في العراق.

ويقضي المشروع بضمّ محافظات شمال وغربي البلاد، تحت البند الخامس من الدستور العراقي الجديد، الذي يتيح للمحافظة أو عدة محافظات المطالبة بإقليم إداري ضمن نظام العراق الاتحادي الفيدرالي، على غرار إقليم كردستان.

ردود الفعل هذا الجدل الذي أثاره الحديث عن هذا التقسيم، بعض الزعامات السنية إلى النأي بنفسها عما يدور بشأن الإقليم السني والتشكيك وحتى التهديد به. لكن هذا النفي جاء، وفق مراقبين، دفعا لإخراج خصوصاً وأن من الأسماء التي وردت في قائمة المجتمعين رأس هرم المؤسسة البرلمانية محمد الحلبوسي، والذي يُعرف بعلاقاته الجيدة بطهران.

وحذر خالد الملا، رئيس تجمع علماء العراق، من الترويج لهذا المشروع، كما اعتبر البرلمان السابق عبدالرحمن اللويزي أن تزامن قضيتي الإقليم

